

المبسوط في فقه الإمامية

[144] في بعض بالقيمة يجعل الحنطة والذرة سهما ، والدخن والعدس سهما بالقيمة ،
قدمنا قول من طلب أن يقسم كل صنف على حدته ، وأجبرنا الآخر عليها ، لأن القسمة إفرار حق
لإزالة الضرر ، وذلك حاصل إذا قسم كل صنف على حدته ، فأما إذا جعل الكل واحدا وقسم لم
يحصل المقصود له في كل صنف من ملكه ، وكان هذا بيع حنطة بشعير فلا يجبر عليه ، فإن تراضيا
به جاز لكن من يقول إن القسمة بيع يقول لا بد من التقايض قبل التفرق . ومتى كان لهما ملك
أقرحة كل قراح منفرد عن صاحبه ولكل واحد منهما طريق ينفرد به ، فطلب أحدهما قسمة كل
قراح على حدته ، وقال الآخر لا بل بعضها في بعض كالقراح الواحد ، قسمنا كل قراح على حدته
ولم يقسم بعضها في بعض ، سواء كان الجنس واحدا مثل أن كان الكل نخلا أو الكل كرما ، أو
أجناسا مختلفة الباب واحد وسواء كانت متجاورة أو متفرقة وكذلك الدور والمنازل . هذا
عندنا وعند جماعة ، وقال بعضهم إن كانت متجاورة قسم بعضها في بعض ، وإن كانت متفرقة
كقولنا وقال قوم إن كان الجنس واحدا قسم بعضه في بعض ، و إن كان أجناسا كقولنا ، فإن
تراضيا عليه جاز لأنه بمنزلة البيع . وكل قسمة افتقرت إلى التراضي ابتداء فهل تفتقر إلى
التراضي انتهاء أو هو بعد القرعة ؟ قال بعضهم تفتقر ، وقال غيره لا تفتقر ، والأول أقوى ،
سواء كان فيها رد أو لا رد فيها . هذا إذا كانت الأقرحة متفرقة فينفرد كل واحد منهما
بطريق ، فأما إن كان القراح واحدا وهو ما كان طريقه واحدا ، فإنه يقسم بعضه في بعض وإن
كثر و عظم واختلف أجناسه بالشجر وغيرها ، لأنه ليس فيه أكثر من أن بعضه أعلى ثمنا وأجل
قيمة من بعض . وهذا الاختلاف لا يمنع الإجماع كالدور إذا كانت بينهما وبعضها أكثر قيمة من
بعض وكذلك القرية تختلف قيمة أقرحتها وتقسم كلها كالقراح الواحد .